واصلت مساعيها لتسويق مبادرتها..

موسكو: الرئيس الأسد شرعي تماماً والدعوات إلى رحيله ضارة وغير واقعية والجيش السوري هو القوة الأكثر فاعلية في محاربة الإرهاب

قبيل الاجتماع الدوري لجمعية الأمم المتحدة العمومية، واصلت الدبلوماسية الروسية وهي تجمع أوراقها لدخول أروقة اللقاء السياسي لأكثر من ١٩٣ من قيادات وممثلي دول العالم، إرسال رسائلها المزدوجة بتأكيد ثوابت موقفها الدبلوماسي، ومساعيها لإنجاح وتسويق رؤية رئيسها فلاديمير بوتين و«ثنائيته» لحل الأزمة في سورية والمنطقة القائمة على «تنسيق» الخطوات من أجل مكافحة الإرهاب، و«إطلاق حوار سياسي على أساس بيان جنيف»، لتؤكد من جديد على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف، أن مطالبة الرئيس بشار الأسد بالرحيل كشرط مسبق للشروع في مكافحة الإرهاب، أمر ضار وغير واقعي، مؤكداً أن الجيش العربي السوري هو القوة الأكثر فاعلية على الأرض في محاربة الإرهاب، وأن «التحالف الدولي» لمحاربة داعش لن يكون فعالاً دون مشاركة سورية.

وفي آخر الرسائل والجهود الروسية الحثيثة واليومية تجاه إيجاد وتسويق الحل للأزمة في سورية، أكد بوتين في مقابلة مع وكالتي «تاس» الروسية و«شينخوا» الصينية قبيل زيارته إلى الصين، رؤيته لأهمية الدبلوماسية والتعاون في حل أزمات العالم، مبيناً أن «من بين المشكلات الجوهرية التي يواجهها عالمنا اليوم سعي بعض الدول إلى الحفاظ على هيمنتها في الأمور العالمية بأي ثمن كان»، مؤكداً أن التعاون الروسي الصيني «لعب دوراً ملحوظاً في حل مشكلات عدة كنقل الأسلحة الكيميائية من الأراضي السورية والتوصل إلى اتفاق بين القوى العالمية وإيران حول برنامج طهران النووي».

وأوضح بوتين، أن هذه الدول الساعية إلى الحفاظ على هيمنتها، تعلن تمسكها بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان داخل حدودها لكنها تتجاهل هذه القواعد على الساحة الدولية رافضةً من ثم على الصعيد العملي مبدأ مساواة الدول المثبت في ميثاق الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن عملية بلورة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تترافق مع تنامي الاضطرابات على المستويين الإقليمي والدولي وأبرز أسباب ذلك ضعف الجهود لإيجاد حلول وسط.

وأكد الرئيس الروسي أن «التعاون الروسي الصيني يكتسب في هذه الظروف العصيبة أهمية خاصة للحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين وتعزيزهما والبحث عن ردود فعالة على التحديات الكونية»، مشيداً بأهمية الشراكة بين روسيا والصين في دفع عملية بناء هياكل الأمن الموحد والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعزيز الثقة في مجال الفضاء وضمان الأمن المعلوماتي الدولي.

بدوره شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في خطاب ألقاه أمس أمام طلاب وأساتذة معهد موسكو للعلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية، على أن «الرئيس الأسد المنتخب من شعبه ما زال رئيساً شرعياً تماماً على الرغم من التصريحات الغربية»، داعياً «إلى التخلي عن الدعوات التي تطالب برحيل الرئيس بشار الأسد كشرط مسبق للشروع في مكافحة الإرهاب».

وقال: «إنهم يحاولون اليوم ربط الخطوات كافة التي يجب اتخاذها للتسوية في سورية برحيل (الرئيس) بشار الأسد باعتبار أنه لم يعد شرعياً، وهو النهج نفسه الذي اعتمدوه للقضاء على صدام حسين ومعمر القذافي. لكن (الرئيس) الأسد شرعي تماماً»، مضيفاً بنوع من التهكم على طروحات الغرب: «من المستحيل أن يكون (الرئيس) الأسد شرعياً فيما يخص أغراض تدمير الأسلحة الكيميائية، في الوقت الذي ليست له شرعية لمكافحة الإرهاب. يبدو أن المنطق ناقص هناك».

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في يوم العلم في سوتشي (رويترز)

وعن المبادرة التي أطلقها الرئيس بوتين في حزيران الماضي خلال استقباله وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، بإقامة تحالف دولي وإقليمي لمحاربة الإرهاب بمشاركة سورية، أوضح لافروف أن المبادرة تتعلق بتوحيد جهود جميع الأطراف التي تدرك الخطر الكبير الذي يمثله تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، مؤكداً أن هذه المبادرة موجهة، بالدرجة الأولى إلى الجيشين السوري والعراقي و«القوات الكردية»، أي إلى القوات كافة التي تواجه داعش بالسلاح على الأرض. وأكد الوزير الروسي أن الجيش السوري يمثل اليوم القوة الأكثر فعالية التي تواجه داعش على الأرض.

وأعرب لافروف عن أمله في أن تحظي مبادرة بوتين بإقبال واسع، مبيناً أن ردود الأفعال التي تلقتها موسكو حتى الآن من الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج ودول المنطقة الأخرى، تدل على أن الجميع بدؤوا يدركون أولوية الجهود المشتركة لمكافحة الشر الذي يهدد الجميع.

ولفت وزير الخارجية الروسي إلى لقائه أمس الأول مع وفد من «المعارضة» السورية، مبيناً أن «روسيا تسعى إلى توحيد المعارضة من أجل العمل مع الحكومة السورية لإيجاد الشكل المستقبلي لبناء سورية»، مشيراً إلى أن هذا الأمر موجود في وثيقة جنيف١، وأن عدداً كبيراً من الدول بدأ يدرك أنه يجب العمل بهذا الاتجاه والجلوس إلى طاولة الحوار.

وجدد التأكيد أن حل الأزمة في سورية يكون عبر العمل المشترك بين جميع الأطراف، لافتاً إلى أن روسيا بحثت مع أطراف دولية وإقليمية إمكانية توحيد المعارضة لإيجاد أساس للحوار مع القيادة السورية وإجراء الإصلاحات واتخاذ القوانين على أساس الاتفاق المشترك لبناء مستقبل سورية.

وعن خطر تمدد الإرهاب وأزمة المهاجرين، حذر لافروف من عواقب الأزمات في الشرق الأوسط على أوروبا نفسها، محملاً التدخل الخارجي مسؤولية أزمة المهاجرين التي تواجهها أوروبا في الأشهر الأخيرة. وقال: «أزمة اللاجئين وهذه الأفواج لم تسقط من السماء، وهي نتيجة لتحركات معينة قامت بها بشكل أساس هذه الدول التي يتوجه إليها المهاجرون، وأقصد ما حدث ويحدث في العراق وليبيا وأيضاً في سورية».

وعن جريمة داعش الأخيرة بحق الآثار والحضارة الإنسانية، أدان الوزير لافروف تدمير داعش معابد مدينة تدمر الأثرية، معتبراً أن هذه الأعمال تستهدف زعزعة قاعدة الثقافة العالمية. مبيناً في إشارة إلى عناصر تنظيم داعش أن «هؤلاء الأشخاص لن يكتفوا ببسط سلطتهم على مساحات شاسعة من الأراضي، بل يسعون عمداً إلى زعزعة قاعدة الثقافة البشرية المشتركة»، داعياً إلى وضع خطوات معينة من أجل صياغة موقف حاسم للمجتمع الدولي من جرائم داعش.

(سانا- روسيا اليوم)

المجدلاني سيتشاور مع الفصائل في التطورات السياسية الطارئة بشأن المنظمة

المقداد خلال لقائه وفداً من منظمة التحرير: السوريون لن ينسوا من دعمهم

الوطن – وكالات

اعتبر نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أن ابتعاد بعض الأنظمة العربية عن القضية الفلسطينية هو خدمة لإسرائيل وللمخططات الغربية في المنطقة.

تصريحات المقداد جاءت خلال استقباله وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة أحمد مجدلاني، الذي وصل دمشق أمس في زيارة يناقش خلالها العلاقات الثنائية بين الجانبين، وأزمة مخيمات اللجوء الفلسطينية في سورية، وخصوصاً منها مخيم اليرموك، كما يلتقي خلالها الفصائل الفلسطينية في دمشق للتشاور بشأن التطورات السياسية الطارئة فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، حسبما ذكرت مصادر فلسطينية لـ«الوطن».

والشهر الماضي استقال عشرة أعضاء من مناصبهم في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بما فيهم الرئيس محمود عباس. وفي الوقت الحالي تجري تحضيرات لعقد جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني لانتخاب مكتب تنفيذي جديد للمنظمة.

وأكد المقداد خلال لقاء مجدلاني والوفد المرافق له، وفقاً لوكالة «سانا» للأنباء، أن الشعب السوري لن ينسى الدول، التي تآمرت على سورية، وأنه لن ينسى كذلك الدول التي دعمت سورية في وجه الحرب الإرهابية الظالمة التي تتعرض لها، وفي هذا السياق أشاد بالموقف الفلسطيني المساند لسورية في وجه العدوان الإرهابي الذي تتعرض له بدعم مكشوف من إسرائيل وأدواتها في المنطقة وحلفائها الغربيين.

المقداد ملتقياً وفد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الدكتور مجدلاني (سانا)

وجدد التأكيد على أن سورية تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها المركزية وقضية العرب الأولى، التي لا يعلو عليها أي مسألة أخرى وأن ابتعاد بعض الأنظمة العربية عن القضية الفلسطينية هو خدمة لإسرائيل وللمخططات الغربية في المنطقة.

وشرح نائب وزير الخارجية والمغتربين الجهود التي تبذلها الحكومة السورية للتخفيف من معاناة الأشقاء الفلسطينيين في سورية نتيجة الحصار الذي تقوم به التنظيمات الإرهابية على عدد من مخيماتهم في سورية.

من جهته قدم مجدلاني عرضاً عن الأوضاع السياسية على الساحة الفلسطينية في ضوء الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني بهدف توحيد الكفاح الوطني في مواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة على الشعب الفلسطيني.

وأكد مجدلاني على عمق العلاقات الإستراتيجية بين الشعبين الفلسطيني والسوري انطلاقاً من التاريخ المشترك ووحدة المصير.

حضر الاجتماع السفير الفلسطيني بدمشق محمود الخالدي ومدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنور عبد الهادي وأمين سر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بدمشق، معتمد حركة فتح في سورية سمير الرفاعي.

حملت أردوغان المسؤولية الكاملة عن أي جريمة إرهابية ترتكب في البلدتين

سورية تدق ناقوس الخطر حيال الفوعة وكفريا وتدين صمت مجلس الأمن

الوطن – وكالات

دقت سورية ناقوس الخطر حيال مصير بلدتي الفوعة وكفريا بريف إدلب محملة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «المسؤولية الكاملة عن أي جريمة ترتكبها التنظيمات الإرهابية في البلدتين»، وأدانت «صمت مجلس الأمن الدولي ولاسيما بعض الدول التي تتشدق فيه بمكافحة الإرهاب، إزاء ما يتعرض له المدنيون من جرائم في هاتين البلدتين المحاصرتين على يد التنظيمات الإرهابية المسلحة».

وطالبت دمشق مجلس الأمن الدولي بالتنفيذ الفوري لقراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين معها.

ومطلع الأسبوع الجاري، أحبطت تركيا اتفاقاً للهدنة يشمل مدينة الزبداني في ريف دمشق وبلدتي الفوعة وكفريا في ريف إدلب، حسبما أكد عضو مجلس الشعب رئيس لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية عمر أوسي في تصريح لـ«الوطن» نشر أمس.

وفي رسالتين وجهتهما وزارة الخارجية والمغتربين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، أكدت سورية أن «القيادة التركية بشكل خاص ستتحمل كامل المسؤولية عن أي جريمة ترتكبها التنظيمات الإرهابية المسلحة في بلدتي الفوعة وكفريا».

وذكرت وكالة الأنباء «سانا»، أن سورية أدانت في الرسالتين، «صمت مجلس الأمن، ولاسيما بعض الدول التي تتشدق فيه بمكافحة الإرهاب، إزاء ما يتعرض له المدنيون من جرائم في بلدتي الفوعة وكفريا المحاصرتين على يد التنظيمات الإرهابية المسلحة». واستعرضت الخارجية ممارسات تلك التنظيمات «المدعومة من حكومتي السعودية وقطر والقيادة التركية»، والتي «لم تكتف بحصار (الفوعة وكفريا) ومنع إدخال الطعام والشراب والدواء والمحروقات إليهما بغرض تجويع السكان فيهما، بل عملت على استهدافهما يومياً بالقذائف المتفجرة ما تسبب باستشهاد وإصابة المدنيين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ». وأكدت الخارجية، أن الجرائم التي ترتكبها التنظيمات، ولاسيما «جبهة النصرة» و«أحرار الشام»، ضد البلدتين المحاصرتين بدعم لوجيستي وتعليمات مباشرة من القيادة التركية ومسلحة بفكر ظلامي هدام أساسه تكفير وقتل كل من يخالفه، ما هي إلا استمرار لسلسلة الجرائم الإرهابية الممنهجة التي ترتكب بحق الشعب السوري بجميع مكوناته.

وطالبت الخارجية، مجلس الأمن بالتنفيذ الفوري لقراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وبالأخص منها (٢١٧٠) لعام ٢٠١٤ و(٢١٧٨) لعام ٢٠١٤ و(٢١٩٩) لعام ٢٠١٥، وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع حكومة الجمهورية العربية السورية، باعتبارها الطرف الأساسي، الذي يتحمل عبء مكافحة الإرهاب على الأرض السورية.

العصابات الإرهابية تقصف المناطق المحيطة ببلدتي الفوعة وكفريا

كما طالبت سورية مجلس الأمن بفضح ممارسات الدول الداعمة والممولة للتنظيمات الإرهابية المسلحة، وخاصة حكومتي السعودية وقطر والقيادة التركية، واتخاذ إجراءات فورية بحق هذه الدول لوقف دعمها لتنظيمي «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» وغيرها من تنظيمات «القاعدة» الإرهابية في سورية.

واختتمت الخارجية رسالتيها، بالقول: إن «وقت العمل قد حان، عوضاً عن الصمت على جرائم التنظيمات الإرهابية المسلحة ومن يدعمها، وسيقوم المجتمع الدولي بتحميل مسؤولية إخفاق مكافحة الإرهاب للأطراف، التي تمنع مجلس الأمن من القيام بواجباته في مكافحة الإرهاب وداعميه».

صورة تظهر نقل مواد تستخدم في صنع السلاح إلى تنظيم داعش الإرهابي في سورية (سانا)

فضيحة جديدة للدعم التركي لداعش في سورية

لم تعد فضائح الدعم التركي للمنظمات الإرهابية مقتصرة على وسائل معينة، بل أصبحت تتجاوز كل الحدود وتسلك كافة الطرق لتحقق هدفها في نشر الإجرام والإرهاب، وباتت تلك الفضائح تكشف من خلال وسائل إعلام تركية.

وفي هذا السياق نشرت صحيفة «بوجون» التركية صوراً تظهر نقل مواد تستخدم في صنع السلاح إلى تنظيم داعش الإرهابي في سورية عبر معبر أقجة قلعة الحدودي في محافظة شانلي أورفا جنوب شرق تركيا، وتحت إشراف مدير الجمارك والموظفين في المعبر الحدودي التركي. وذكرت الصحيفة التركية أن الصور التي حصلت عليها تظهر فضيحة نقل تلك المواد إلى داعش تحت إشراف موظفي الجمارك، مشيرة إلى نقل صفائح معدنية وأسمدة وبراميل معبأة بالمواد المتفجرة تستخدم في صنع السلاح والمتفجرات إلى داعش طوال شهرين.

وكشفت الصحيفة أن الموظفين في المعبر الحدودي ولا سيما مدير الجمارك يشجعون على نقل المعدات العسكرية والمواد المستخدمة في صنع السلاح والمتفجرات إلى تنظيم داعش في سورية.

وأضافت: أن «مدير جمارك أقجة قلعة وموظف التفتيش وأحد الحراس ونائب مدير منطقة التهريب ونائب المدير المسؤول عن التهريب هم من بين الموظفين المتورطين بفضيحة نقل المعدات العسكرية والمواد المستخدمة في صنع السلاح إلى التنظيم الإرهابي في سورية».

وأوضحت الصحيفة أن المواد المرسلة إلى داعش تحتوي صفائح معدنية وزن كل واحدة منها نحو «٤٠٠ إلى ٥٠٠» كغ تستخدم في صنع الدروع، لافتة إلى أن الصور التي حصلت عليها تكشف كيفية صنع الدروع وقذائف الهاون من الصفائح المعدنية.

وأشارت الصحيفة التركية إلى أن المواد التي يغض موظفو الجمارك النظر عن تهريبها إلى التنظيم المذكور لا تنحصر بذلك بل إنه تم تهريب قطع كهربائية وكابلات مستخدمة في صنع السلاح والسماد المستخدم في صنع المتفجرات وبراميل معبأة بالمتفجرات عبر الشاحنات بشكل يومي طوال شهرين وتحت إشراف موظفي الجمارك بشكل علني، وأن المواد المذكورة نقلت إلى المناطق التي يوجد فيها تنظيم داعش.

وكانت صحيفة «جمهورييت» التركية نشرت مؤخراً شريط فيديو يظهر احتواء الشاحنات التي تم توقيفها مطلع عام ٢٠١٤ والتابعة لجهاز المخابرات التركي مئات القذائف والأسلحة والمتفجرات في طريقها للتنظيمات الإرهابية في سورية.

سانا

إسقاط التهم عن مؤسس «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» وزملائه

الوطن- وكالات

أسقطت هيئة محكمة قضايا الإرهاب في دمشق التهم الموجهة لرئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وزميلين له بعد تشميل تلك التهم بمرسوم عفو صدر العام الماضي.

وقال أمين عام هيئة العمل الوطني الديمقراطي المعارضة محمود مرعي في صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «قررت هيئة محكمة قضايا الإرهاب في دمشق برئاسة القاضي «رضا موسى» الإثنين ٣١ آب ٢٠١٥ تشميل قضية معتقلي «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» رقم أساس ٣٩ لعام ٢٠١٥ بمرسوم العفو العام رقم (٢٢) الصادر بتاريخ ٩ حزيران ٢٠١٤». وأوضح مرعي أنه وبناء عليه «تم إلغاء تهمة الترويج للأعمال الإرهابية، وإلغاء عقوبتها، وهي التهمة التي كانت منسوبة لمؤسس المركز مازن درويش والزملاء العاملين معه في المركز».

وذكر أن الحكم صدر «وجاهياً على الحقوقي والصحفي درويش الذي حضر جلسة النطق بالحكم، وبمثابة الوجاهي على الزملاء حسين غرير وهاني الزيتاني، ومنصور العمري وعبد الرحمن حمادة».

وأوقف درويش (٤١ عاماً) وزملاؤه في شباط ٢٠١٢ بعد عام واحد تقريباً من بدء الأزمة السورية، ووجهت إليه ولزملائه تهم بث دعاية لأعمال إرهابية.

وتم قبل ثلاثة أسابيع إخلاء سبيل درويش وزملائه على أن تتم محاكمتهم وهم طلقاء.

وقالت زوجته يارا بدر في تصريحات صحفية: إن «المحكمة ضمت قضيته إلى عفو رئاسي صدر العام الماضي»، مؤكدة أنها سمعت أنها أدرجت في العفو لذا فقد أسقطت كل التهم.

أعضاء من لجنة متابعة مشاورات موسكو: هناك تحضير جدي لعقد «جنيف ٣»

خرج أعضاء لجنة متابعة لقاءات موسكو التشاورية بانطباعات بناءة من اللقاءات التي عقدوها في العاصمة الروسية مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونائبه ميخائيل بوغدانوف، وشددوا على ضرورة خروج سورية من أزمتها هذا العام، وتحدثوا عن تحضير جدي لعقد مؤتمر جنيف ٣، الذي «بات على الأبواب»، مشيرين إلى ضرورة تشكيل وفد المعارضة إلى المؤتمر، بعد أن تمكنت الدبلوماسية الروسية من إقناع الغرب بوجود معارضات أخرى غير الائتلاف.

وأمس الأول، اعتبر لافروف خلال لقائه أعضاء اللجنة، أن توحيد صفوف أطياف واسعة من المعارضة السورية على أساس قاعدة بناءة لإجراء حوار مع الحكومة حول جميع القضايا الرئيسية «تعد من أهم مقدمات حل الأزمة». وجدد دعم بلاده للمعارضين السوريين المتمسكين بـ«إطلاق حوار سياسي، من أجل حل جميع القضايا السياسية على أساس توافق شامل بين المعارضة والحكومة».

وفي مؤتمر صحفي عقده ممثلو لجنة متابعة مشاورات موسكو، قال عضو اللجنة، المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية» المعارضة حسن عبد العظيم: إنه ينبغي على سورية أن تخرج من أزمتها هذا العام، لافتاً إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية في هذا الاتجاه.

استقبال لافروف للجنة المتابعة وترحيبه بقدري جميل (رويترز)

واعتبر عبد العظيم، وفقاً لما نقله موقع قناة «روسيا اليوم»، أن التوافق الأميركي الروسي فيما يخص الأزمة السورية قد أخذ أبعاداً جديدة في الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أن روسيا لم تغير موقفها منذ بداية الأزمة وحتى الآن من أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية.

من جهته، أكد الأمين العام لحزب «الإرادة الشعبية» المعارض قدري جميل التزام حزبه ببيان جنيف، معلناً أن مؤتمر «جنيف ٣» أصبح على الأبواب وهو في طور التحضير الجدي، ورأى أن «المطلوب في هذه المرحلة تشكيل وفد المعارضة وتحضير جدول الأعمال، وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين أطياف المعارضة ما يسهل البحث في جنيف ٣».

وقال جميل: إن لقاءات موسكو التشاورية عقدت من أجل تسهيل الوصول إلى جنيف ٣، كاشفاً أن روسيا اتفقت مع الجانبين السعودي والأميركي خلال لقاء الدوحة الثلاثي على البدء في التحضير لمؤتمر جنيف ٣ والمشاركين فيه، وأكد أن الأطراف الثلاثة اتفقت على تقديم قوائم أولية بأسماء المشاركين في مؤتمر جنيف ٣، وأن موسكو بالفعل قدمت قائمتها التي ضمت أسماء الذين دعوا إلى لقاءات موسكو التشاورية، مشيراً إلى أن السعودية وأميركا لم تقدما أي اقتراحات حتى الآن على الرغم من مرور شهر على لقاء الدوحة.

ودعا جميل المجتمع الدولي للضغط على الأطراف الإقليمية للإسراع في عقد مؤتمر جنيف ٣.

بدوره، أشار عضو المكتب السياسي لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي خالد عيسى إلى إدراك حزبه لحاجة الملف السوري إلى دور فاعل للقوى العالمية، لافتاً إلى احترام الحزب للمعاهدات الدولية واعتبر أن ما تروجه بعض القوى الإقليمية عن وجود رغبة لدى الحزب بالانفصال «ليس له أي أساس من الصحة». وأعرب في المقابل عن استعداد الحزب وشركائه للعمل مع المجتمع الدولي لما فيه خير لكل السوريين، مؤكداً أن الحزب يأخذ بالحسبان مصالح الدول الإقليمية والدولية، على أن تحترم من جانبها مصالح السوريين بشكل عام.

ولفت عيسى إلى أن مؤتمري جنيف ١ وجنيف ٢ أبعدا المعارضة الداخلية لذلك لم تتحقق النتائج المرجوة منها.

من جهته، أشاد رجل الأعمال المعارض المستقل نمرود سليمان بسياسة وزارة الخارجية الروسية بخصوص الشرق الأوسط وبشكل خاص سورية التي أظهرت نجاعتها على حين أثبت الصراع المسلح فشله.

ولفت سليمان إلى أن السياسة الروسية تمكنت من إقناع الدول الغربية بما فيها أميركا وفرنسا، أن هناك معارضات سورية أخرى، بعد أن ارتأت بعض الدول أن يكون الائتلاف المعارض محتكراً للورقة السورية، وأشار إلى أن مؤتمر جنيف ٣ سيشهد تمثيل أغلب المعارضات السورية.